7880

تدخل الدولة في الاسعار عند الفقه الاسلامي

دراسة فقهية إستدلالية مقارنة

تأليف

الشيخ حبيب عبد الواحد الساعدي

إعداد و نشر: مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام

معاونية البحوث

www.ketab.ir

- سرشناسه: ساعدی، حبیب، ۱۳۵۸ - .
- عنوان و نام پدیدآور: تدخل الدولة في الاسعار عند الفقه الاسلامي. تألیف: حبیب عبدالواحد ساعدی.
- مشخصات نشر: قم: مرکز فقهی ائمه اطهار علیهم‌السلام، ۱۳۹۶.
- مشخصات ظاهری: ۲۷٤ ص.
- شابک: ٤ ـ ۰۷٦ ـ ۳۸۸ ـ ٦۰۰ ـ ۹۷۸
- وضعیت فهرست‌نویسی: فیپا.
- موضوع: قیمت‌گذاری (فقه).
- موضوع: قیمت‌ها ـ سیاست دولت
- رده‌بندی کنگره: ۱۳۹٦ ٤ ت ۲ س / ۱۹۰ BP
- رده‌بندی دیویی: ۲۹۷/۳۷۲
- شماره کتابشناسی ملی: ٤۹٥٤۱۹٥

www.ketab.ir

تدخل الدولة في الاسعار عند الفقه الاسلامي

ناشر: مرکز فقهی ائمه اطهار علیهم‌السلام

مؤلف: حبیب عبدالواحد الساعدی ○ صفحه‌آرایی: مرکز فقهی ائمه اطهار علیهم‌السلام

چاپ: چاپخانه یاران ○ نوبت چاپ: اول / ۱۳۹۶

قیمت: ۱۵۰۰۰ تومان ○ شمارگان: ۳۰۰ نسخه

شابک: ۴ ـ ۰۷۶ ـ ۳۸۸ ـ ۶۰۰ ـ ۹۷۸

مراکز پخش

قم، میدان معلم، مرکز فقهی ائمه اطهار علیهم‌السلام، تلفن: ۳۷۸۳۲۳۰۳ و ۳۷۷٤۹٤۹٤

قم شعبه ۱: خیابان ارم، جنب مدرسه کرمانی‌ها، تلفن: ۳۷۷٤٤۲۷۱ و ۳۷۷٤٤۲۸۱

شعبه تهران: سه راه ضرّابخانه، پاسداران، خیابان شهید کاشی‌ها، پلاک ٦، تلفن: ۲۲۸٤۳۹٦٥

شعبه مشهد: چهارراه شهدا، خیابان آیت‌الله بهجت، نبش بهجت ۹/۱، مقابل ادارهٔ بهزیستی، تلفن: ۳۲۲۲۰۱٦۰

مقدمة وحدة التحقيق والتأليف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على اطيب المرسلين سيدنا محمّد وعلى آله الطيّبين الطاهرين.

اولت الشريعة الإسلاميّة النظام الاقتصادي أهميّة بالغة والمطلع على أحكام الشريعة في هذا المجال يلمس المباديء والأصول الاقتصادية الإسلاميّة على تلك الأحكام وادلتها وبشكل عام انّ المباديء والأصول الإسلاميّة موسومة بالاعتدال والوسطية وبذلك تكون قد رسمت نظاماً اقتصادياً معتدلاً بين نظامين اقتصاديين قد وقعا في الافراط والتفريط إلّا وهما الاقتصاد الاشتراكي والرأسمالي.

والمصداق البارز الذي وقع في مشكلة الافراط والتفريط في الأنظمة الاقتصادية هو الدولة والحكومة التي هي أحد عناصر العملية الاقتصادية فبعض المذاهب الاقتصادية كالاشتراكية كانت تعتبرها

www.ketab.ir

العنصر الرئيسي في تحسين الوضع الاقتصادي ولكن من جانب اخر نجد انّ البعض الأخر يرى انّ الاقتصاد ينبغي أن يكون حرا بعيداً عن تدخل الدولة فيه.

والإسلام حينما ينظر إلى الدولة ينظر إليها بنظرة الاعتدال والوسطية، فبعض المجالات يلزم تدخل الدولة فيها وبعضها لا يلزم ثمّ ان التدخل تارة يكون بشكل كامل وأخرى بمقدار الضرورة.

ومن جملة المجالات التي تحتاج إلى دراسة مقدار تدخل الدولة فيها هو عملية تحديد الاسعار السوقية فما هو مقدار تدخل الدولة في هذا المجال وهو بحث مهم وحساس جدّاً بحاجة إلى التحقيق والبحث لكي يتضح مقدار تدخل الدولة في ذلك ويترتّب على هذا البحث فوائد وثمرات كثيرة من أهمّها تحسين الحالة الاقتصادية لا سيما في حالات التضخم المالي، وقد تعرض الفقهاء إلى هذه المسألة في فروعهاتهم ولكن لم يستوف البحث في ذلك بشكل كامل.

ومن هنا اقتضت الضرورة تأليف كتاب في هذا المجال لتتضح معالم هذه المسالة بشكل كامل وهو يحمل عنوان (تدخل الدولة في الاسعار عند الفقه الإسلامي).

وقد بذل المحقّق سماحة الشيخ حجّة الإسلام والمسلمين حبيب عبد الواحد الساعدي وهو من الطلاب الفضلاء والمجدين في هذا المركز جهوداً محمودة وبدقة تستحق الثناء بتحقيق واسع ودراسة مستوعبة لجميع جوانب هذا البحث البالغ الأهمية حيث أنّه من خلال

www.ketab.ir

دراسته لتدخل الدولة الإسلاميّة وطرحه آراء ونظريات الفقه الإسلامي في هذا المجال ودراسته لادلتها والأحكام المترتّبة عليها يكون قد قدم كتاباً ممتازاً وقيماً لطلاب العلم والحقيقة.

وبعد أن تم هذا الكتاب واصبح من المتيسر بلطف الله تعالى تقديم خدمة أخرى من المركز الفقهي للأئمّة الأطهار عليهم السلام فنجد من الواجب علينا أن نحمد الله تعالى ونشكره اولاً ونقدم الشكر والتكريم لحجّة الإسلام والمسلمين الشيخ حبيب عبد الواحد الساعدي حيث تجشم عناء وصعوبات تأليف هذا الكتاب والى حجّة الإسلام والمسلمين الشيخ الاستاذ محمد الكعبي الذي قام بتقييم الكتاب، وهكذا تقتضي الاخلاق والاداب الدعاء بعلو الدرجات لمؤسس المركز الفقهي للائمة الاطهار عليهم السلام المرحوم المغفور له آية الله العظمى الشيخ الفاضل اللنكراني (رضوان الله تعالى عليه) وتقديم الشكر الجزيل إلى رئيس المركز الفقهي سماحة آية الله محمّد جواد الفاضل اللنكراني، وحجّة الإسلام والمسلمين محمّد رضا الفاضل الكاشاني المدير لهذا المركز، والى كلّ من ساهم في ايجاد هذا التحقيق، ونأمل من الله العزيز القدير أن يجعل هذه الجهود المبذولة مقدمة تساهم في تهيئة الارضية المناسبة لتقدّم ورقي المجتمع الإسلامي، وشمعة تضيء لجميع الساعين والسائرين في طريق العلم والمعرفة.

د. محمّد مهدي المقدادي

سنة ١٤٣٧ق الموافق ٢٠١٦م

www.ketab.ir

فهرس الموضوعات

● مقدمة وحدة التحقيق والتأليف ٧

● المقدمة ١١

● الفصل الأوّل: مدخل عام لتناول المسألة في الفقه الإسلامي ١٧

تمهيد ١٩

● المبحث الأوّل: بيان المفاهيم والكليات والمصطلحات ذات الصلة .. ٢١

المطلب الأوّل: بيان معنى التسعير في اللغة والاصطلاح ٢١

١. المعنى اللغوي للتسعير ٢١

٢. المعنى الاصطلاحي للتسعير ٢٢

المطلب الثاني: أقسام التسعير وأنواعه ٢٧

الجهة الأولى: التقسيم بلحاظ من يتولى التسعير ٢٧

الجهة الثانية: تقسيم التسعير بلحاظ المتعلق ٢٩

الجهة الثالثة: التسعير بلحاظ وجود المصلحة والمفسدة ٣٠

الجهة الرابعة: التسعير بلحاظ حالات السوق ٣١

www.ketab.ir

المطلب الثالث: الاصطلاح الفقهي للدولة أو السلطان ٣٢
الاتّجاه الأوّل: أنّ السّلطان يشمل حتّى السّلطان الجائر ٣٣
الاتّجاه الثاني: السلطان هو الإمام المعصوم عليه السلام أو من نصبه ٣٤
المطلب الرابع: بيان معنى الضرورة والمصلحة ٣٥
المقام الأوّل: بيان معنى الضرورة وأدلة مشروعيتها ٣٦
المقام الثاني: بيان معنى المصلحة وأقسامها: ٣٨
أولاً: المصلحة في اللغة والاصطلاح ٣٩
ثانياً: أقسام المصلحة ٤٢
المطلب الخامس: المصطلحات ذات صلة بالتسعير ٤٤
١. السعر والثمن والقيمة ٤٤
٢. القيمة السوقية ٤٥
٣. قيمة المسمى وقيمة المثل ٤٦
٤. التطفيف ورفع السعر ٤٧
المبحث الثاني: تاريخ التسعير في الإسلام وحاجة المجتمع إليه ٤٩
المطلب الأوّل: تاريخ التسعير في الإسلام ٤٩
١. التسعير في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ٤٩
٢. التسعير في عهد الخلفاء ٥٠
المطلب الثاني: حاجة المجتمع للتسعير وفوائده ٥٦
١. التسعير يعد علاجا لحالات ارتفاع الاسعار ٥٦
٢. رفع حالة الفوضى وايجاد سعر موحد ٥٧
٣. قطع جشع وطمع التجّار وأهل السوق ٥٧
٤. التسعير يمنع عن حصول مشكلة الاحتكار ٥٨
٥. فائدة التسعير في ايجاد التوازن بين العرض والطلب ٦٠

www.ketab.ir

٦. رفع المنازعات والمخاصمات والحد من المعاملات الغبنية ٦١
المبحث الثالث: دراسة العوامل الأساسية في تحديد سعر السلعة ٦٣
١. الأرض والعمل هما الأساس في تحديد قيمة السلعة ٦٣
٢. العمل هو الأساس الوحيد في تحديد القيمة ٦٤
٣. نظريّة ماركس في تحديد قيمة السلعة ٦٥
الاشكالات الواردة على هذه النظريّة ٦٦
٤. نظريّة نفقة الانتاج ٦٧
٥. نظريّة المنفعة الحدّية القائمة على قانون تناقص المنفعة ٦٨
٦. العامل في تحديد قيمة السلعة عند ابن سينا ٦٩
٧. العامل في تحديد قيمة السلعة عند ابن خلدون ٧٠
٨. العامل في تحديد القيمة ـ مبدأ التراضي ٧١
٩. العامل في تحديد القيمة السلعة عند الشهيد الصدر ٧٣
المبحث الرابع: دور التسعير في معالجة ارتفاع الاسعار والتضخم المالي ٧٥
المطلب الأوّل: ارتفاع الاسعار (التضخم المالي) اسبابه ٧٥
١. العوامل والأسباب الطبيعية الطارئة ٧٦
٢. زيادة الطلب ويعبر عنه بـ(جذب الطلب) ٧٦
٣. زيادة تكاليف الانتاج وانخفاض نسبة العرض ٧٦
٤. استيراد سلع غالية من الخارج ٧٧
٥. الخلل في المنهج الاقتصادي ٧٧
٦. العوامل والظروف النفسية ٧٨
المطلب الثاني: الاثار السلبية لارتفاع الاسعار ٨٠
المطلب الثالث: التسعير علاج لارتفاع الاسعار ٨٢
المبحث الخامس: التسعير في ضوء الحسبة ومنطقة الفراغ ٨٥

www.ketab.ir

المطلب الأوّل: التسعير في ضوء الحسبة ٨٥
المطلب الثاني: التسعير في ضوء منطقة الفراغ ٨٧
□ عرض أهمّ نتائج الفصل الأوّل ٩٣
● الفصل الثاني: تدخل الدولة في الاسعار عند الفقه الإسلامي ٩٥
تمهيد ٩٧
□ المبحث الأوّل: عدم تدخل الدولة في الاسعار مطلقاً ١٠٣
النقطة الأولى: استعراض كلمات الفقهاء وما يستفاد منها ١٠٤
١. عرض كلمات فقهاء الإماميّة ١٠٤
٢. عرض كلمات سائر المذاهب ١٠٥
النقطة الثانية: أدلّة مذهب الإماميّة ومناقشتها ١٠٧
١. آية النهي عن أكل المال بالباطل ١٠٧
٢. الاستدلال بالروايات ١٠٨
الأوّل: استعراض الروايات ١٠٨
الثاني: بحث سند الروايات ١١٠
الثالث: بحث دلالة الروايات ١١٥
الرابع: مناقشة الاستدلال بالروايات ١١٦
المناقشة الأولى: ما يظهر من كلمات السيّد الإمام ١١٦
المناقشة الثانية: ما يلوح من كلمات السيّد الإمام أيضاً ١١٨
المناقشة الثالثة: ما ذكره السيّد كاظم الحائري (حفظه الله) ١١٩
المناقشة الرابعة: ما ذكره الريشهري (حفظه الله) ١٢٠
٣. الاستدلال بقاعدة الناس مسلّطون على أموالهم ١٢١
النقطة الثالثة: أدلّة المذاهب الأخرى ومناقشتها ١٢٤
١. الروايات ١٢٤

www.ketab.ir

٢. الاستدلال بحرية التصرف ١٢٥
٣. التسعير سبب الغلاء ١٢٧
□ المبحث الثاني: تدخل الدولة للتنزيل عند الضرورة دون تحديد سعر ١٢٩
النقطة الأولى: عرض كلمات الفقهاء في ذلك ١٢٩
النقطة الثانية: أدلّة الفقهاء على ذلك ١٣١
الدعوى الأولى: ليس للحاكم الشرعيّ أن يحدد سعراً معيناً ١٣١
الدعوى الثانية: للحاكم أن يامره بتخفيض السعر من دون تحديده ١٣١
النقطة الثالثة: نظريّة السيّد الإمام الخميني ﷺ ١٣٦
الأمر الأوّل: بيان أصل النظريّة ١٣٦
الأمر الثاني: في بيان مدركها ١٣٧
□ المبحث الثالث: تدخل الدولة في تحديد الاسعار عند الضرورة... ١٤١
النقطة الأولى: في بيان القائلين بذلك وما يستفاد من كلماتهم ١٤١
١. عرض كلمات فقهاء الإماميّة ١٤١
٢. المستفاد من كلمات فقهاء الإماميّة ١٤٤
القيد الأوّل: وجود المصلحة من التسعير ١٤٤
القيد الثاني: وجود الضرورة المقتضية لذلك ١٤٥
القيد الثالث: أن لا يكون تعيين السعر فيه خسارة على البائع أو المبتاع.. ١٤٧
٣. كلمات الفقهاء من بقية المذاهب: ١٤٧
النقطة الثانية: أدلّة الإماميّة على جواز التسعير عند الضرورة والمصلحة ١٤٨
١. الاستدلال بكتاب أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر ١٤٨
الجهة الأولى: دراسة سند الكتاب ومصادره ١٤٩
أوّلاً: مصادر العهد ١٤٩

www.ketab.ir

ثانياً: اسناد العهد ١٥١
الطريق الأوّل: طريق النجاشي ١٥١
الطريق الثاني: طريق الشيخ الطوسي ١٥٣
الجهة الثانية: دراسة متن الحديث ١٥٦
التقريب الأوّل: ما يستفاد من النص ١٥٦
التقريب الثاني: ما عن بعض المحقّقين ١٥٧
. الاستدلال بروايات لا ضرر ١٥٩
الجهة الأولى: سند الروايات ١٦١
الجهة الثانية: دراسة الدلالة ١٦١
تقريب الاستدلال بالرواية ١٦٧
٣. الاستدلال بما روي عن الإمام الصادق عليه السلام ١٦٧
٤. التسعير عند الضرورة مقتضى الجمع بين الأدلّة ١٦٩
٥. الاستدلال بانتفاء حكمة المنع عن الاحتكار ١٧١
٦. التمسك بولاية الفقيه ١٧٣
النقطة الثالثة: أدلّة بقية المذاهب على جواز التسعير عند الضرورة ١٧٤
١. الاستدلال بالروايات ١٧٤
٢. الاستدلال بالمصالح المرسلة ١٧٦
مقارنة بين الفريقين ١٧٧
١. نقاط الاشتراك ١٧٧
٢. نقاط الافتراق ١٧٩
□ نتائج الفصل الثاني ١٨٣
● الفصل الثالث: موارد التسعير وكيفيته وبعض أحكامه ١٨٧
تمهيد ١٨٩

www.ketab.ir

□ المبحث الأوّل: المتولي لعملية التسعير ١٩١
مقدمة ١٩١
القول الأوّل: ما ذهب إليه الاشاعرة ١٩٣
القول الثاني: مذهب أكثر المعتزلة ١٩٤
القول الثالث: ما سلكه الإماميّة وبعض المعتزلة ١٩٥
١. الإمام المعصوم عليه السلام ١٩٦
٢. نائب الإمام عليه السلام الخاصّ ١٩٧
٣. فقيه الجامع للشرائط ١٩٧
٤. مطلق السلطان ١٩٨
٥. عدول المسلمين ١٩٩
□ المبحث الثاني: الموارد السوغة للتسعير ٢٠١
١. تعدي ارباب الطعام عن القيمة تعدياً فاحشاً ٢٠١
٢. حاجة الناس إلى السلعة ٢٠٢
٣. احتكار المنتجين أو التجار ٢٠٣
٤. اعطاء إجازة البيع لاناس معينين ٢٠٣
٥. اتّفاق البائعين ضد المشترين ٢٠٤
٦. حاجة الناس إلى صناعة طائفة ٢٠٧
□ المبحث الثالث: كيفية التسعير وشروطه ٢٠٩
أ) احضار أهل السوق ٢٠٩
ب) أن يسعر الحاكم بسعر البلد ٢١١
ج) يسعر بقيمة المثل ٢١٢
د) أن يسعر بما يراه من المصلحة ٢١٢
هـ) يسعر طبقاً للأمور الدخيلة في السعر ٢١٣

www.ketab.ir

□ المبحث الرابع: السلع التي يدخلها التسعير ٢١٧
الاحتمال الأوّل: انّ التسعير يدخل جميع الاشياء ٢١٧
الاحتمال الثاني: انّ التسعير يختصّ بالطعام ولا يعم غيره ٢١٨
الاحتمال الثالث: يكون التسعير في المكيل والموزون ٢١٩
□ المبحث الخامس: بعض أحكام التسعير ٢٢١
المطلب الأوّل: ما لو خالف تسعير الحاكم فباع بزيادة أو نقصان ٢٢١
١. الحكم التكليفي ٢٢٢
٢. الحكم الوضعي ٢٢٦
القول الأوّل: صحّة البيع ذهب إليه مشهور الفقهاء ٢٢٦
القول الثاني: بطلان البيع ذهب إليه بعض الشافعية ٢٢٧
٣. التعزير ٢٢٧
المطلب الثاني: أحكام تسعيرات الدولة ٢٢٨
المطلب الثالث: الملاك في القيمة في المضمونات والواجبات المالية ٢٣٢
المسالة الأولى: الملاك في القيمة في الضمانات ٢٣٢
المسألة الثانية: الملاك في القيمة في الواجبات المالية ٢٣٣
المطلب الرابع: ثبوت الخيار لو كان التفاوت فاحشا ٢٣٧
١. حكم التفاوت الفاحش عن القيمة السوقية ٢٣٨
٢. حكم التفاوت الفاحش عن سعر الحاكم ٢٤٠
تلخيص واستنتاج ٢٤٥
□ الخاتمة في أهمّ النتائج ٢٤٩
● فهرست المصادر ٢٥٥
● فهرس الموضوعات ٢٦٩

□

www.ketab.ir